الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين:
فرصة للاحتفال ومواجهة التحدي

موجز تنفيذي

بالتعاون مع: UNDESA, FAO, ILO, OHCHR, UNAIDS, UNDP, UN Habitat, UNHCR, UNICEF, UN Women, WFP, WHO, ECA, ECE, ECLAC, ESCAP, ESCWA, GAA, HelpAge USA, IFA, INPEA, IOM

UNFPA

HelpAge International
age helps

موجز تنفيذي

الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين:
فرصة للاحتفال ومواجهة التحدي

نشره صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، لندن

حقوق الطبع محفوظة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، 2012

صندوق الأمم المتحدة للسكان
605 Third Avenue
New York, NY 10158,
USA
hq@unfpa.org
www.unfpa.org

الرابطة الدولية لمساعدة المسنين
PO Box 70156, London
WC1A 9GB, UK
info@helpage.org
www.helpage.org
مسجلة كجمعية خيرية تحت الرقم 288180

صندوق الأمم المتحدة للسكان هو وكالة إنمائية دولية تعمل من أجل بلوغ عالم يكون فيه كل حمل مرغوباً، وكل ولادة مأمونة، ويحقق فيه كل الشباب كامل إمكاناتهم.

تساعد الرابطة الدولية لمساعدة المسنين كبار السن على المطالبة بحقوقهم، والتصدي للتمييز، والتغلب على الفقر لكي يعيشوا حياة كريمة ينعمون فيها بالحيوية والصحة. ويلقى عملنا التعزيز من خلال شبكتنا العالمية من المنظمات التي تعمل في نفس المجال – وهو عمل فريد من نوعه في العالم.

الآراء والأفكار التي يتضمنها هذا التقرير تعبر عن رأي المساهمين بها ولا تعبر بالضرورة عن آراء وأفكار صندوق الأمم المتحدة للسكان أو الرابطة الدولية لمساعدة المسنين.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان لصندوق الأمم المتحدة للسكان أو الرابطة الدولية لمساعدة المسنين بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

يشير مصطلح 'البلد'، كما هو مستخدم في هذا التقرير، عند الاقتضاء، إلى أقاليم أو مناطق. ولا يقصد بتسميات البلدان 'المتقدمة النمو' و 'النامية'، المستخدمة في نص هذا التقرير، إلا التيسير ولا تعبّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد معين أو بلغتها منطقة معينة في عملية التنمية.

صورة الغلاف: نايل سبراغ / الرابطة الدولية لمساعدة المسنين

التصميم: مؤسسة ترو ديزاين TRUE www.truedesign.co.uk

النسخة الاصلية بالأنجليزي طبعت في المملكة المتحدة

الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين:
فرصة للاحتفال ومواجهة التحدي

تعد شيخوخة السكان أحد أبرز الاتجاهات في القرن الحادي والعشرين، لما يترتب عليها من آثار هامة وبعيدة الأمد على مختلف جوانب المجتمع. وعلى نطاق العالم، يحتفل شخصان كل ثانية بعيد ميلادهما الستين – بما يعادل قرابة 58 مليون احتفال بعيد الميلاد الستين. وبالنظر إلى أن البالغين سن الستين أو أكثر يمثلون واحداً من بين كل تسعة أشخاص، ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم إلى واحد من بين كل خمسة أشخاص بحلول عام 2050. فإن شيخوخة السكان تعد ظاهرة لم يعد بالإمكان تجاهلها.

ويقدم منشور شيخوخة *السكان في القرن الحادي والعشرين: فرصة للاحتفال ومواجهة التحدي* تحليلاً للحالة الراهنة لكبار السن، ويستعرض التقدم المحرز في مجال وضع السياسات واتخاذ الإجراءات من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين منذ انعقاد الجمعية العالمية الثانية للمسنين تنفيذاً لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وبما يستجيب للفرص والتحديات التي يطرحها عالم يمضي نحو الشيخوخة. ويقدم المنشور الكثير من الأمثلة الموحية بالأفكار على برامج مبتكرة نجحت في معالجة قضايا الشيخوخة وما تثيره من شواغل بالنسبة إلى كبار السن.

ويحدد التقرير الثغرات ويقدم التوصيات فيما يتعلق بالمضي قدماً بما يكفل وجود مجتمع لكل الأعمار، ويحصل فيه الشباب والمسنون على السواء على فرص المساهمة في التنمية وتقاسم منافعها. وتتمثل إحدى السمات التي ينفرد بها التقرير بما يوليه من تركيز على أصوات كبار السن أنفسهم، والتي عبروا عنها من خلال مشاورات أجريت مع كبار السن من الرجال والنساء في مختلف أنحاء العالم.

والتقرير هو حصيلة تعاون بين أكثر من عشرين من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الكبرى في مجال شيخوخة السكان، وهو يبين أنه على الرغم من أن بلداناً كثيرة أحرزت تقدماً هاماً في اعتماد سياسات واستراتيجيات وخطط وقوانين جديدة بشأن الشيخوخة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل التنفيذ التام لخطة عمل مدريد وتحقيق الإمكانات المرجوة من عالمنا الشائخ.

شيخوخة السكان

تحدث شيخوخة السكان في كل المناطق والبلدان على مختلف مستويات تنميتها. وهي تتقدم بوتيرة أسرع في البلدان النامية، بما في ذلك تلك التي تحتوي أيضاً على أعداد كبيرة من الشباب. وتضم البلدان الخمسة عشر التي تحتوي حالياً على أكثر من 10 ملايين من السكان كبار السن سبعة بلدان نامية.

وتعد الشيخوخة انتصاراً للتنمية، مثلما تعد زيادة طول العمر واحداً من أعظم إنجازات البشرية. فالناس يعيشون عمراً أطول نتيجة لتحسن التغذية، والمرافق الصحية، والتقدم الطبي، والرعاية الصحية، والتعليم، والرفاه الاقتصادي. ويبلغ معدل العمر المتوقع عند الولادة حالياً 80 عاماً في 33 بلداً؛ ومنذ خمسة أعوام فقط لم يبلغ هذا المعدل سوى 19 بلداً فقط. وكثيرون ممن يقرؤون هذا التقرير سيعيشون إلى الثمانينات والتسعينات من عمرهم بل وربما يعمرون إلى المائة. وفي الوقت الحالي، فإن اليابان هو البلد الوحيد الذي يضم نسبة من كبار السن تمثل أكثر من 30 في المائة من السكان؛ وبحلول عام 2050، من المتوقع أن ينضم إلى اليابان 64 بلداً آخر يضم هذه النسبة من كبار السن. وهذا التحول الديمغرافي يتيح فرصاً لا نهاية لها تتجسد في المساهمات التي يقدمها للمجتمع سكان شائخون ناشطون اجتماعياً واقتصادياً وينعمون بالأمن والصحة.

وتطرح شيخوخة السكان أيضاً تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية على الأفراد والأسر والمجتمعات وعلى المجتمع العالمي. وكما يشير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي- مون في تصديره للتقرير فإن "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة هي آثار عميقة تتجاوز فرادى كبار السن وأسرهم المباشرة إلى المجتمع الأوسع نطاقاً والمجتمع العالمي بسبل لم يسبق لها مثيل". والذي سيقرر ما إذا كنا سنجني ثمار "عائد العمر الطويل" هو الأسلوب الذي سنختاره للتصدي للتحديات التي يطرحها تزايد شيخوخة السكان وتعظيم ما يهيئه ذلك من فرص.

ومع تزايد عدد ونسبة كبار السن بوتيرة أسرع مما يحدث في أي فئة عمرية أخرى، وفي نطاق متزايد من البلدان، تنشأ المخاوف إزاء قدرات المجتمعات على التصدي للتحديات المرتبطة بهذا التحول الديمغرافي.

وبغية مواجهة هذه التحديات وللاستفادة أيضاً من الفرص التي تتيحها شيخوخة السكان، يدعو هذا التقرير إلى الأخذ بنهج جديدة إزاء طريقة تنظيم المجتمعات والقوى العاملة والعلاقات الاجتماعية والعلاقات بين الأجيال. وينبغي أن تدعم هذه النهج بالتزام سياسي قوي وقاعدة متينة للبيانات والمعارف بما يكفل الإدماج الفعال للشيخوخة على الصعيد العالمي داخل العمليات الإنمائية الأوسع نطاقاً. ويجب أن يكون تقدم الناس في العمر في كل مكان في العالم مصحوباً بالكرامة والأمن والتمتع بحياتهم عن طريق الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم. ولعل أفضل وسيلة لتحقيق النجاح في عالم آخذ في الشيخوخة هي النظر إليه من حيث ما يطرحه من تحديات وما يتيحه من فرص.

التحول إلى الشيخوخة

تصنف أية مجموعة سكانية بأنها آخذة في الشيخوخة حينما يشكل كبار السن فيها، بالتناسب، حصة أكبر من مجموع السكان. ويعد انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة معدلات البقاء على قيد الحياة في أعمار كبيرة من العوامل المؤدية إلى شيخوخة السكان. وقد زادت معدلات العمر المتوقع عند الولادة زيادة كبيرة على نطاق العالم. ففي الفترة 2010-2015، كان معدل العمر المتوقع 78 سنة في البلدان المتقدمة النمو و 68 سنة في المناطق النامية. وبحلول الفترة 2045-2050، يمكن لحديثي الولادة أن يتوقعوا البقاء على قيد الحياة حتى عمر 83 سنة في المناطق المتقدمة النمو و74 سنة في المناطق النامية.

وفي عام 1950، كان عدد سكان العالم في سن 60 سنة أو أكثر 205 ملايين نسمة. وبحلول عام 2012، زاد عدد كبار السن إلى قرابة 810 ملايين نسمة. ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى بليون في أقل من 10 سنوات ليتضاعف بحلول عام 2050 ويصل إلى بليوني نسمة. وهناك تباينات واضحة بين المناطق. فعلى سبيل المثال، في عام 2012، كان 6 في المائة من سكان أفريقيا في سن 60 سنة فأكثر، بالمقارنة مع 10 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 11 في المائة في آسيا، و 15 في أوقيانوسيا، و 19 في المائة في أمريكا الشمالية، و 22 في المائة في أوروبا. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن تصبح نسبة 10 في المائة من سكان أفريقيا في سن 60 سنة فأكثر، بالمقارنة مع 24 في المائة في آسيا، و 24 في المائة في

أوقيانوسيا، و 25 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 27 في المائة في أمريكا الشمالية، و 34 في المائة في أوروبا.

وعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء أغلبية كبار السن. ومقابل كل 100 امرأة في سن 60 سنة فأكثر حول العالم الآن، لا يزيد عدد الرجال عن 84 رجلاً. وفي مقابل كل 100 امرأة في سن 80 سنة فأكثر، هناك فقط 61 رجلاً. ويختلف كل من الرجال والنساء في التعامل مع الشيخوخة. وتشكل العلاقات بين الجنسين كامل مسار حياتهم، فتؤثر على إمكانيات الحصول على الموارد والفرص، بما يترتب عليه أثر مستمر وتراكمي على السواء.

وفي حالات كثيرة، تكون النساء كبيرات السن عادة أكثر عرضة للتمييز، الذي يشمل ضعف فرص الحصول على الوظائف والرعاية الصحية، والتعرض لسوء المعاملة، والحرمان من الحق في التملك ووراثة الممتلكات، وعدم وجود حد أدنى أساسي للدخل أو ضمان اجتماعي. ولكن كبار السن من الرجال، وبخاصة بعد التقاعد، قد يكونون أيضاً عرضة لذلك نتيجة لضعف شبكات الدعم الاجتماعي، ويمكن أن يتعرضوا أيضاً لسوء المعاملة، وبخاصة سوء المعاملة المالية. ولهذه الاختلافات آثارها الهامة على السياسات العامة وتخطيط البرامج.

ولا يشكل جيل كبار السن فئة متجانسة يكفي بالنسبة إليها اتباع السياسات الموحدة التي تصلح للجميع. ومن المهم عدم توحيد كبار السن في فئة واحدة ولكن ينبغي الاعتراف بأنهم يتسمون بالتنوع شأنهم في ذلك شأن أي فئة عمرية أخرى فيما يتعلق بأمور من قبيل السن، ونوع الجنس، والأصل العرقي، والتعليم، والدخل، والصحة. ولكل مجموعة معينة من كبار السن، حسب تصنيفها إلى فقراء أو نساء أو رجال أو الأكبر سناً أو من أبناء الشعوب الأصلية أو الأميين أو من سكان الحضر أو الريف، احتياجاتها واهتماماتها الخاصة بها التي ينبغي معالجتها بصورة محددة من خلال برامج ونماذج للأنشطة معدة لهذا الغرض.

الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

عقدت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في مدريد، إسبانيا، عام 2002، لمواجهة تحديات تسارع شيخوخة السكان، واعتمدت خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة التي ركزت على إدماج كبار السن في صلب التنمية، والنهوض بأسباب الصحة والرفاه لكبار السن، وضمان توفير بيئات تمكينية وداعمة.

وتدعو خطة عمل مدريد إلى إحداث تغييرات في المواقف والسياسات والممارسات لضمان عدم اعتبار كبار السن مجرد منتفعين من مزايا الضمان الاجتماعي، ولكن مشاركين ناشطين في عملية التنمية لابد أن تحترم حقوقهم. ويعد منشور *شيخوخة السكان في القرن الحادي والعشرين: فرصة للاحتفال ومواجهة التحدي* بمثابة مساهمة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مدريد بعد عشر سنوات.

ومن النتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير ذلك الحجم غير المعقول من الإنتاجية والمساهمات التي حققها هؤلاء البالغون 60 سنة وأكثر كمقدمين للرعاية، وناخبين، ومنظمي مشاريع وغير ذلك. ويبين التقرير أنه من خلال اتخاذ التدابير السليمة لتأمين الرعاية الصحية والدخل المنتظم والشبكات الاجتماعية والحماية القانونية، يكون هناك عائد لإطالة العمر يمكن أن تجنيه الأجيال الحالية والمقبلة.

ويؤيد التقرير الرأي الداعي إلى التزام الحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات الدولية والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التزاماً تاماً ببذل جهود عالمية متضافرة لإعادة تنسيق أوضاع مجتمع القرن الحادي والعشرين بما يتناسب مع حقائق الأوضاع الديمغرافية لذلك القرن. ويبرز التقرير حقيقة أن كثيراً من جوانب التقدم الملموسة والفعالة من حيث التكلفة سوف تأتى من ضمان الاستثمار في العمر منذ لحظة الولادة.

عدد السكان البالغين من العمر 60 سنة أو أكثر: العالم، البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية، 1950-2050

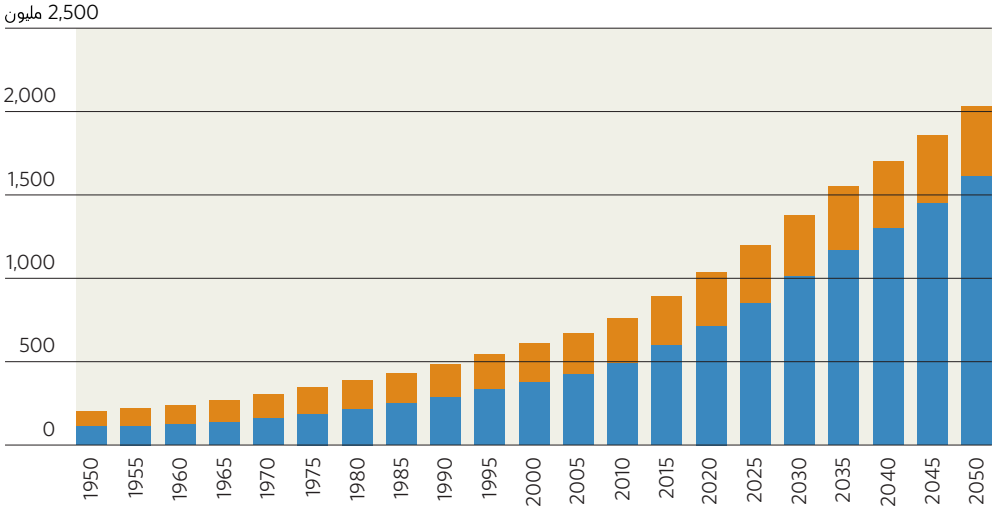

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شيخوخة السكان في العالم لعام 2011 (2012؛ يصدر فيما بعد)، استناداً إلى سيناريو التوقعات في الأجل المتوسط لشعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة: تنقيح عام 2010.

ملاحظة: تقابل مجموعة "البلدان المتقدمة النمو" مجموعة "المناطق الأكثر تقدماً" في التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام 2010، وتقابل مجموعة "البلدان المتقدمة النمو" مجموعة "المناطق الأقل تقدماً" في المنشور نفسه.

تأمين الدخل

يعد تأمين الدخل من بين أشد الشواغل إلحاحاً بالنسبة إلى كبار السن في جميع أنحاء العالم. وكثيراً ما يشير كبار السن أنفسهم إلى هذا الشاغل مقروناً بمسألة الصحة. وهاتان المسألتان هما أيضاً من بين أكبر التحديات بالنسبة إلى الحكومات التي تواجه فئات سكانية كبيرة السن. وأدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تفاقم الضغوط المالية من أجل ضمان تحقيق الأمن الاقتصادي وتوفير فرص الحصول على الرعاية الصحية في سن الشيخوخة.

وينظر إلى نظم الاستثمار في المعاشات التقاعدية باعتبارها أحد أهم السبل لضمان الاستقلال الاقتصادي والحد من الفقر في سن الشيخوخة. ويولى اهتمام خاص لضمان استمرار قدرة هذه النظم على البقاء، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، في حين يظل توفير الحماية الاجتماعية والتغطية بمعاشات الشيخوخة بمثابة أحد التحديات التي تواجه البلدان النامية، حيث توجد نسبة كبيرة من القوة العاملة في القطاع غير الرسمي.

ويجب تنفيذ حدود دنيا بشأن الحماية الاجتماعية لضمان تأمين الدخل وفرص الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية لجميع كبار السن ولتوفير شبكة أمان تسهم في تأجيل الإصابة بالعجز وتحول دون التعرض للفقر في سن الشيخوخة. وليس هناك من دلائل قاطعة على أن وجود السكان كبار السن، في حد ذاته، يمكن أن يؤدي إلى تقويض الاقتصاد، أو على عجز البلدان عن أن توفر الموارد الكافية لضمان توفير المعاشات والرعاية الصحية لكبار السن. ومع ذلك، فإن ثلث البلدان فقط، على الصعيد العالمي، لديها خطط شاملة للحماية الاجتماعية، لا يغطي معظمها سوى العاملين في قطاع العمالة الرسمي، أو ما يعادل أقل من نصف السكان الناشطين اقتصادياً في العالم ككل.

ورغم أهمية المعاشات التقاعدية، وبخاصة المعاشات الاجتماعية، كغاية في حد ذاتها، بالنظر إلى ما تحدثه من فرق في تحقيق الرفاه لكبار السن، فقد ثبت أيضاً أنها مفيدة للأسرة بكاملها. ففي أوقات الأزمات، يمكن أن تشكل المعاشات التقاعدية المصدر الرئيسي لدخل الأسرة المعيشية، وكثيراً ما تساعد الشباب وأسرهم على مواجهة النقص في العمالة أو انعدامها.

تكافؤ فرص الحصول على الرعاية الصحية

يقتضي إعمال حق كبار السن في التمتع بأعلى ما يمكن الحصول عليه من معايير الصحة البدنية والعقلية أن تتوفر لهم فرص الحصول على معلومات وخدمات الرعاية الصحية المراعية للأعمار وبأسعار معقولة بما يلبي احتياجاتهم. ويشمل ذلك الرعاية الوقائية والعلاجية والرعاية الطويلة الأجل. وينبغي لأي منظور يغطي مجرى الحياة أن يشمل أنشطة النهوض بالصحة والوقاية من الأمراض ويركز على المحافظة على الاستقلالية والوقاية من الإصابة بالأمراض والعجز وتأخير الإصابة بهما وتوفير العلاج اللازم. ويلزم وضع سياسات للنهوض بأساليب الحياة الصحية والتكنولوجيات المساعدة والبحوث الطبية والرعاية التأهيلية.

ومن الضروري تدريب مقدمي الرعاية والأخصائيين الصحيين بما يكفل حصول الأشخاص العاملين مع كبار السن على المعلومات والتدريب الأساسي في مجال رعاية كبار السن. ويجب توفير الدعم بصورة أفضل لجميع مقدمي الرعاية، بمن فيهم أعضاء الأسر، والقائمون على توفير الرعاية في المجتمعات المحلية، وبخاصة لمقدمي الرعاية الطويلة الأجل للضعفاء من كبار السن ولكبار السن الذين يقومون أنفسهم برعاية آخرين.

زراعة الزهور وبيعها في ميانمار

Joanne Hill/HelpAge International

ويبين التقرير أن السلامة الصحية يجب أن تكمن في صلب استجابة أي مجتمع لشيخوخة السكان. ومن شأن ضمان أن يتمتع الناس بصحة جيدة في الوقت الذي يعيشون فيه عمراً أطول أن يوفر فرصاً أكبر وتكاليف أقل بالنسبة لكبار السن ولأسرهم وللمجتمع.

توفير البيئات المواتية

مما له أهميته الخاصة توفير بيئة مادية مراعية للأعمار وتعمل على استحداث واستعمال التكنولوجيات المبتكرة التي تشجع على الشيخوخة الناشطة في الوقت الذي يتقدم فيه الأشخاص في العمر ويتعرضون لحالات من قلة الحركة والضعف السمعي والبصري. ويعد توفير الإسكان بأسعار معقولة وتيسير سبل الانتقال التي تشجع كبار السن على البقاء في أماكنهم من الأمور الأساسية للحفاظ على استقلاليتهم وتيسير اتصالاتهم الاجتماعية وإتاحة الفرص أمامهم للبقاء كأعضاء فاعلين في المجتمع.

ويتعين القيام بمزيد من الجهود للكشف عن أعمال التمييز وسوء المعاملة والعنف التي يتعرض لها كبار السن، وبخاصة النساء باعتبارهن الأشد ضعفاً، والتحقيق في هذه الأعمال ومنعها. وقد أحرز بعض التقدم في تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بكبار السن، لاسيما في إطار المناقشات التي تركز على وضع صكوك دولية في مجال حقوق الإنسان تعنى خصيصاً بكبار السن.

سبل المضي قدماً

في أنحاء كثيرة من العالم، تقع على الأسر المسؤولية الرئيسية عن رعاية مُعاليها من كبار السن ودعمهم مالياً. وقد تترتب على ذلك تكاليف فائقة بالنسبة للأجيال في سن العمل، مما يؤثر على القدرة الادخارية لأفرادها، وعلى فرص عملهم وإنتاجيتهم. بيد أن التحويلات الخاصة من أفراد الأسر لم يعد من الممكن اعتبارها تلقائياً المصدر الوحيد للدخل لأعضاء الأسرة كبار السن.

ويبين التقرير كيف أن الترتيبات المعيشية لكبار السن آخذة في التغير بما يتماشى مع التغيرات الحادثة في المجتمعات. فأحجام الأسر آخذة في التناقص وسيستمر

تعرض نظم الدعم المشتركة بين الأجيال لتغيرات هامة، سيما في السنوات المقبلة. وهناك أعداد كبيرة من الأسر المعيشية التي تفتقر إلى الأجيال الوسيطة وتتألف فقط من أطفال وأعضاء كبار السن، لاسيما في المناطق الريفية، نتيجة لهجرة الراشدين من "الجيل الأوسط" من الريف إلى المدينة. وتبين المشاورات التي جرت مع كبار السن حول العالم إلى وجود حالات كثيرة يقوم فيها كبار السن بتقديم المساعدة إلى الأطفال المراهقين والأحفاد، ليس فقط في مجال رعاية الطفل والأعمال المنزلية ولكن أيضاً بتقديم تبرعات مالية كبيرة إلى الأسرة.

ويشدد التقرير على ضرورة معالجة أوجه التفاوت الحالية في المجتمعات من خلال ضمان استفادة جميع قطاعات السكان على قدم المساواة من خدمات التعليم والعمالة والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية التي تمكن الناس من العيش الكريم في الحاضر والادخار من أجل المستقبل. ويدعو التقرير إلى الاستثمار بقوة في رأس المال البشري من خلال تحسين آفاق التعليم والعمالة للجيل الحالي من الشباب.

ولئن كانت شيخوخة السكان تمثل تحديات للحكومات وللمجتمع على السواء، إلا أنه لا ينبغي النظر إليها باعتبارها تشكل إحدى الأزمات. فهي مسألة يمكن، بل وينبغي، التخطيط لها بما يؤدي إلى تحويل هذه التحديات إلى فرص. ويطرح هذا التقرير أساساً منطقياً مقنعاً للقيام بالاستثمارات التي تكفل تحقيق نوعية جيدة من الحياة في الطريق إلى الشيخوخة، ويقترح حلولاً إيجابية يمكن الأخذ بها حتى في البلدان الفقيرة.

وتشدد الآراء التي أعرب عنها كبار السن الذين شاركوا في المشاورات التي جرت لإعداد هذا التقرير على ضرورة تأمين الدخل، وتوفير فرص العمل المرنة، والحصول على الرعاية الصحية والأدوية بأسعار معقولة، وإتاحة فرص السكن ووسائل الانتقال المناسبة للأعمار، والقضاء على أعمال التمييز والعنف وسوء المعاملة التي تستهدف كبار السن. ومرة تلو الأخرى، يؤكد كبار السن على أنهم يودون مواصلة دورهم كأعضاء ناشطين ويتمتعون بالاحترام في المجتمع.

ويحث التقرير المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود بشأن الشيخوخة في مجال التنمية. وهناك أساس منطقي واضح لوجود أهداف إنمائية صريحة تتعلق بالشيخوخة ترتكز على تنمية القدرات، ووضع الميزانيات والسياسات، مع تحليل البحوث والتحليلات المتعلقة بالشيخوخة استناداً إلى البيانات جيدة النوعية والملائمة من حيث التوقيت. وفي الوقت الذي تستعد فيه البلدان لرسم مساراتها لما بعد عام 2015، ينبغي لمسألة شيخوخة السكان والاستجابات في مجال السياسات للشواغل التي تراود كبار السن أن تكون في صلب هذه العملية. ففي عالم آخذ في الشيخوخة سريعاً، لابد من النظر في وضع أهداف إنمائية صريحة تتعلق بكبار السن، والتي من الواضح أنها غير موجودة في إطار الأهداف الإنمائية الحالية للألفية.

الإجراءات العشرة ذات الأولوية لتعظيم الفرص أمام السكان في سن الشيخوخة

1. الاعتراف بحتمية شيخوخة السكان، وضرورة إعداد جميع أصحاب المصلحة (الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والأسر) إعداداً كافياً لمواجهة الأعداد المتزايدة من كبار السن. وينبغي القيام بذلك من خلال تعزيز التفاهم، وتدعيم القدرات الوطنية والمحلية، والاضطلاع بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتكيف المجتمعات مع عالم آخذ في الشيخوخة.

2. ضمان أن يتمكن جميع كبار السن من العيش في كرامة وأمن، وأن يتمتعوا بفرص الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية وعلى حد أدنى للدخل عن طريق تنفيذ حدود دنيا وطنية للحماية الاجتماعية والقيام باستثمارات اجتماعية أخرى لتوسيع التحرك الذاتي والاستقلالية أمام كبار السن، والحيلولة دون تعريضهم للفقر في مرحلة الشيخوخة، والمساهمة في تمتعهم بشيخوخة ينعمون فيها بمزيد من الصحة. وينبغي أن ترتكز هذه الإجراءات إلى رؤية طويلة الأجل، وأن يدعمها التزام سياسي قوي وميزانية مضمونة تحول دون التعرض لآثار سالبة في أوقات الأزمات أو التغييرات الحكومية.

3. دعم المجتمعات المحلية والأسر لكي تقوم بتطوير نظم مساندة تكفل حصول الضعفاء من كبار السن على ما يحتاجون إليه من رعاية في الأجل الطويل، وتشجع على الشيخوخة الناشطة المعززة بأسباب الصحة على المستوى المحلي لتيسير قضاء كبار السن لفترة الشيخوخة في أماكنهم.

4. الاستثمار في الشباب اليوم من خلال تعزيز العادات الصحية، وضمان فرص التعليم والعمالة، وتوفير فرص الحصول على الخدمات الصحية، والتغطية بالضمان الاجتماعي لجميع العمال باعتبار ذلك أفضل استثمار لتحسين حياة الأجيال المقبلة من كبار السن. وينبغي تعزيز العمالة المرنة، والتعلم مدى الحياة، وفرص الاستبقاء في العمل لغرض تيسير الإدماج في سوق اليد العاملة للأجيال الحالية من كبار السن.

5. دعم الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى وضع بحوث مقارنة بشأن الشيخوخة، وضمان إتاحة البيانات المراعية لنوع الجنس وللاعتبارات الثقافية والأدلة المستقاة من البحوث لكي يستنير بها واضعو السياسات.

6. إدماج الشيخوخة في صلب جميع السياسات المتعلقة بالجنسين، وإدماج الاعتبارات المتعلقة بالجنسين في السياسات المتعلقة بالشيخوخة، مع مراعاة المتطلبات التي ينفرد بها كبار السن من النساء والرجال.

7. ضمان إدراج الشيخوخة واحتياجات كبار السن في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية.

8. ضمان إدراج الشيخوخة واحتياجات كبار السن في الاستجابات الإنسانية الوطنية، وخطط التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وبرامج إدارة الكوارث والتأهب لها.

9. ضمان انعكاس المسائل المتصلة بالشيخوخة بصورة كافية في الخطة الإنمائية لما بعد عام 2015، بما في ذلك عن طريق وضع أهداف ومؤشرات محددة.

10. اعداد ثقافة جديدة للشيخوخة تقوم على أساس الحقوق، وإحداث تغيير في التصورات والمواقف المجتمعية إزاء الشيخوخة وكبار السن، من مجرد اعتبارهم متلقين لإعانات الرعاية الاجتماعية إلى أعضاء ناشطين يشاركون في بناء المجتمع. ويقتضي ذلك، في جملة أمور، العمل على وضع صكوك دولية لحقوق الإنسان وترجمتها إلى قوانين وتشريعات وتدابير إيجابية وطنية تتصدى للتمييز القائم على السن وتعترف بكبار السن باعتبارهم أشخاصاً يتمتعون بالاستقلالية الذاتية.

حقائق أساسية عن الشيخوخة

التغيرات الديمغرافية

- على نطاق العالم، يحتفل شخصان بعيد ميلادهم كل ثانية – بما يصل مجموعه إلى قرابة 58 مليون احتفال بعيد الميلاد الستين.
- بحلول عام 2050، سيكون عدد كبار السن، لأول مرة، أكبر من عدد الأطفال دون سن الخامسة عشرة. وفي عام 2000، كان عدد كبار السن ممن هم في عمر الستين فأكثر أكبر من عدد الأطفال دون سن الخامسة.
- في عام 2012، كان عدد الأشخاص الذين بلغوا الستين أو أكثر 810 ملايين نسمة، يمثلون 11.5 في المائة من سكان العالم. ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى بليون في أقل من 10 سنوات، وأن يتضاعف بحلول عام 2050، ليصل إلى بليوني نسمة، بما يمثل 22 في المائة من سكان العالم.
- خلال العقد الماضي، ارتفع عدد السكان في سن 60 سنة أو أكثر بما مقداره 178 مليون نسمة – بما يعادل تقريباً مجموع سكان باكستان، التي تحتل المرتبة السادسة بين أشد البلدان اكتظاظاً بالسكان في العالم.
- يبلغ معدل العمر المتوقع 78 سنة في البلدان المتقدمة النمو و 68 سنة في المناطق النامية في الفترة 2010-2015. وبحلول الفترة 2045-2050، يمكن لحديثي الولادة أن يتوقعوا العيش حتى سن 83 سنة في البلدان المتقدمة النمو و 74 سنة في المناطق النامية.
- من بين كل ثلاثة أشخاص عمرهم 60 سنة أو أكثر، يعيش اثنان في بلدان نامية. وبحلول عام 2050، سيكون أربعة أشخاص من بين كل خمسة في سن 60 أو أكثر يعيشون في بلدان نامية.
- اليابان هو البلد الوحيد في العالم الذي يضم أكثر من نسبة 30 في المائة من السكان في سن 60 سنة أو أكثر. وبحلول عام 2050، سيكون هناك 64 بلداً يمثل فيها كبار السن نسبة تزيد على 30 في المائة من سكانها.
- سيزيد عدد الذين يبلغون المائة من العمر على الصعيد العالمي من 316 600 نسمة في عام 2011 إلى 3.2 ملايين نسمة في عام 2050.
- في مقابل كل 100 امرأة تبلغ الستين أو أكثر على الصعيد العالمي، هناك 84 رجلاً. وفي مقابل كل 100 امرأة تبلغ سن الثمانين، هناك 61 رجلاً.

الدخل والصحة

- على الصعيد العالمي، هناك فقط نسبة الثلث من البلدان، تمثل نسبة 28 في المائة من مجموع سكان العالم، لديها خطط للحماية الاجتماعية تغطي جميع فروع الضمان الاجتماعي.
- تتراوح تكلفة المعاش التقاعدي الشامل لمن هم فوق سن الستين في البلدان النامية ما بين 0.7 في المائة و 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- على الصعيد العالمي، يشارك في القوة العاملة 47 في المائة من كبار السن من الرجال و23.8 في المائة من كبار السن من النساء.
- منذ 30 سنة، لم تكن هناك "اقتصادات شيخوخة"، حيث يفوق استهلاك كبار السن استهلاك الشباب. وفي عام 2010، كان هناك 23 من اقتصادات الشيخوخة، وستصل إلى 89 بحلول عام 2040.
- على الصعيد العالمي، هناك أكثر من 46 في المائة ممن يبلغون 60 سنة أو أكثر يعانون من حالات عجز. وهناك أكثر من 250 مليون من كبار السن يعانون من حالات عجز تتراوح بين المعتدلة والحادة.
- يبلغ العدد التقديري للأشخاص المصابين بالخرف على الصعيد العالمي 35.6 مليون شخص، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم كل 20 سنة، ليصل إلى 65.7 مليون شخص في عام 2030.

كبار السن يعبرون عن آرائهم

من بين 1 300 من كبار السن من الرجال والنساء الذين شاركوا في المشاورات المتعلقة بإعداد هذا التقرير:

- يقول 43 في المائة إنهم يخشون التعرض للعنف الشخصي.
- يعتقد 49 في المائة أنهم يعاملون باحترام.
- يستعمل 61 في المائة الهواتف المحمولة.
- يقول 53 في المائة إنه يصعب أو يتعذر عليهم دفع تكاليف الخدمات الأساسية.
- يصف 44 في المائة حالتهم الصحية الراهنة بأنها معقولة.
- يعتبر 34 في المائة أنه من الصعب أو العسير عليهم الحصول على الرعاية الصحية حينما يحتاجون إليها.

Empowered lives.
Resilient nations.